

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/٣٣٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة
د. مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدلات، خضر مشعل

المميزة :- شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة.

وكلاؤها د. إبراهيم مشهور الجازي ود. عمر مشهور الجازي وشادي
وليد الحيارى ولين ناظم الجبوسي وسوار صخر سميرات ونشأت حسين
السيادة.

المميز ضدهم:- ١- خلف وخليف أبناء سعيد موسى المحاميد.

٢- وائق وضرار وإسماعيل وعبد الخالق أبناء دامس طلب
المحاميد.
وكيلهم المحامي فلاح السكارنة.

بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٥/١٩٦٣٨) بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢ القاضي
(برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق غرب
عمان في القضية رقم (٢٠١٤/٢٩٦) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ القاضي الحكم بإلزام
المدعى عليها بدفع مبلغ (٦٦٩٥٩,٠٩) دينار كلاً حسب حصته على الوجه المبين في
متن القرار وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب
محاماة وإلزام المدعى عليها بدفع فائدة قانونية للمدعين بواقع (٣,٥%) سنوياً عن المبلغ
المحكوم به اعتباراً من تاريخ إقامة المنشآت في عام ٢٠١٤ وحتى السداد التام) وتضمن
المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف ضدهم ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب
محاماة عن مرحلة الاستئناف).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة بالحكم على المميزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة والوكالة موقعة للوكيل قبل إقامة المنشآت الكهربائية ولا تخوله حق إقامة الدعوى.

٢- أخطأت المحكمة بالحكم على المميزة بالمبلغ المحكوم به حيث إن المميزة لم تتسبب بأي أضرار تجاه المميز ضدهم ولا يستحق المميز ضدهم أي تعويض.

٣- أخطأت المحكمة بعدم إجراء خبرة جديدة حيث إن هذا التقرير جاء معيباً حيث لم يتضمن أي أسس معرفية ذاتية بأسعار الأراضي في موقع قطعة الأرض موضوع الدعوى.

٤- أخطأت المحكمة بإصدارها قرارها المميز باعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة قد جاءت فاقدة للأصول التي تبنى عليها تقارير الخبرة ومخالفة لاجتهادات محكمة التمييز بهذا الخصوص .

٥- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة حيث جاء التقرير مخالفاً للواقع والقانون.

٦- أخطأت المحكمة بالحكم في الفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم فيها وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل .
لهذه الأسباب طلب وكلاء المميزة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

بتاريخ ٢٠١٦/١/١١ قدم وكيل المميز ضدهم لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين :-

١- خلف طلب سعيد موسى.

٢- خليف طلب سعيد المحاميد.

٣- واثق دامس طلب المحاميد.

٤- ضرار دامس طلب المحاميد.

٥- إسماعيل دامس طلب المحاميد.

٦- عبد الخالق دامس طلب المحاميد.

أقاموا الدعوى البدائية الحقوقية رقم (٢٩٦/٢٠١٤) لدى محكمة بداية حقوق غرب عمان في مواجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية/ وكيلها المحامي طلال بكري المطالبة بالتعويض العادل عن العطل والضرر ونقصان القيمة .
قيمة الدعوى : (٧١٠٠) سبعة آلاف ومئة دينار لغايات الرسوم.

مؤسسين دعواهم على الوقائع التالية :-

١- يملك المدعون حصصاً من قطعة الأرض رقم (١٢) حوض رقم (١٠) حمرة الفقهاء/ قرية عراق الأمير من أراضي غرب عمان تبلغ مساحتها (٨٢ دونماً و٨٤٧ متراً مربعاً).

٢- قامت المدعى عليها بإنشاء خط كهربائي ضغط عالٍ محمول على أبراج معدنية وأعمدة داخل قطعة الأرض موضوع الدعوى المذكورة أعلاه في عام ٢٠١٣.

٣- إن فعل المدعى عليها المتمثل بزرع الأبراج ومرور خطوط الضغط العالي داخل أرض المدعين ألحق ضرراً بالغاً بقطعة الأرض موضوع الدعوى المذكورة أعلاه وأيضاً شكل فعلها عائقاً أمام إزالة الشبوع بين الشركاء .

٤- إن المدعى عليها ممتنعة عن دفع التعويض العادل للمدعين نتيجة فعلها .

وبنتيجة المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها رقم (٢٩٦/٢٠١٤) تاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٤ والمتضمن إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٦٦٩٥٩) ديناراً و(٠٩) فلوس للمدعين كلاً حسب حصته وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) اعتباراً من تاريخ إقامة المنشآت عام ٢٠١٤ وحتى السداد التام .

لم ترض المدعى عليها بهذا القرار فطعنت عليه لدى محكمة الاستئناف والتي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/١٩٦٣٨) وجاهياً اعتبارياً بحق المستأنفة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٥ والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمين

المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف ضدهم ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب
محاماة عن هذه المرحلة .

لم ترتضِ المستأنفة بهذا القرار فطعنت عليه لدى محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٦/١/٥
بعد أن تبلغته بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ للأسباب الواردة بلائحة التمييز .

وقبل التعرض لأسباب الطعن التمييزي نجد إن المستأنف وعند تقديم
الاستئناف لم يدفع سوى مبلغ (٤٤٢) ديناراً وحيث إن الرسوم المتوجب دفعها
تبلغ (٩٩٦) ديناراً وبالتالي فإن الرسوم المدفوعة تكون ناقصة مبلغ
(٥٢٧) ديناراً.

وحيث إن محكمة الاستئناف نظرت الاستئناف وبتت به موضوعاً قبل أن تتحقق
من دفع الرسوم القانونية المتوجب دفعها فيكون الحكم المطعون عليه مستوجباً النقض
لتعلق دفع الرسوم بالنظام العام الذي تتصدى له المحاكم من تلقاء نفسها.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون عليه وإعادة الأوراق
إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٤/١٧ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ . ك